ميزان المدفوعات

في الماضي القديم كانت كل قبيلة او حتى امة محدودة العلاقات مع القبائل الاخرى حيث كان هناك اعتماد شبه كلي على الذات ولكن بعد ان تعاظم شأن الامم والدول وتشابكت علاقاتها الخارجية بدأت كل امة في البحث عن كيفية تعظيم استفادتها من تلك العلاقات بان تكون صادراتها اكبر من وارداتها. وبالتالي تحقق النفع لاقتصادها ولمواطنيها .

ولكن كيف يمكنها التأكد من ان تلك التعاملات ايجابية او سلبية ؟ الاجابة كانت من خلال ما أطلق عليه ميزان المدفوعات.

فماذا يقصد بميزان المدفوعات؟ وماهو الغرض منه أي وظيفته؟ ومم يتكون (أي تقسيماته)؟ وكيف يتحقق التوازن؟ وهل توازن ميزان المدفوعات هدف بحد ذاته؟

❖ **ميزان المدفوعات** : هو سجل محاسبي (أي تحسب فيه) منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة. عادة ما تكون سنة .[1]

ويعرف صندوق النقد الدولي " ميزان المدفوعات" بانه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى او بسبب هجرة الافراد وكذلك التغيرات في قيمة او مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

فالدولة شانها في تجارتها الخارجية شان التاجر العادي تمسك بدفتر عام نطلق عليه ميزان المدفوعات. وهذا الدفتر تسجل فيه السلع والخدمات ورؤوس الاموال التي يقدمها المقيمين في الدولة للمقيمين في دول اخرى (صادرات) وعلى الجانب الاخر تسجل فيه السلع والخدمات التي يقدمها المقيمين في تلك الدول الاجنبية للمقيمين في بلد هذا الميزان وليكن العراق مثلا.

في التعريف السابق وردت عدة مصطلحات يجب تفسيرها هي:

1- المعاملات الاقتصادية:

[1] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،الفتح للطباعة والنشر ، ط1، الإسكندرية –مصر ، 2003، ص 100.

هي المعاملات التي يترتب عليها نقل الحق على سلعة او اداء خدمة او نقل الحق على صك مالي من شخص الى اخر .

اما المعاملات الاقتصادية الدولية فهي التي تدرج في ميزان المدفوعات وهي عبارة عن تلك المعاملات التي يترتب عليها نقل الحق على سلعة او خدمة او نقل الحق على صك مالي من شخص يقيم في البلد الى شخص غير مقيم وبالعكس.

ومن المعروف ان لكل دولة معاملاتها الخارجية فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات او افراد يقومون بالتصدير الى والاستيراد من الدول الاخرى كما انهم يقدمون للاجانب خدمات مختلفة مثل النقل والشحن والتامين ...الخ من الخدمات كما يؤدى لهم في الوقت ذاته خدمات مماثلة من الاجانب وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها اجلا ام عاجلا وبكلمة اخرى فان المعاملات الاقتصادية التي تربط دول العالم بتيارات من المتحصلات والمدفوعات ليست من طبيعة واحدة فهناك المعاملات التي تاتي بايرادات للدولة (البلد) من العالم الخارجي وتلك المعاملات التي تقتضي قيام البلد بمدفوعات للعالم الخارجي ولذلك ينقسم ميزان المدفوعات راسيا الى جانبين:

أ- جانب دائن:

وهو الجانب الذي تقيد فيه المعاملات التي تاتي للبلد بايرادات من العالم الخارجي وهو مايطلق عليه ايضا جانب الايرادات او المتحصلات.

ب-جانب مدين :

وهو الجانب الذي تقييد فيه المعاملات التي تقتضي قيام البلد بمدفوعات للعالم الخارجي وهو مايطلق عليه جانب المدفوعات او جانب المصروفات.

2- المقيم وغير المقيم:

يعتبر المواطنون هم المقيمون عادة على اقليم الدولة وذلك يعني ان الاشخاص الذين يقمون مؤقتا او عرضا على ارض الدولة مثل السائحين من الاجانب لايعتبرون من المواطنون وعلى العكس فان الاقامة العارضة للوطنين خارج دولتهم لاترفع عنهم صفة الوطنية ولذلك لايعتبر اعضاء البعثات الدراسية او الدبلوماسية رغم وجودهم خارج الوطن مقيمون في الدولة المتواجدون فيها اذ انهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة التي اوفدتهم. ام رجال الاعمال الذين يعيشون في الخارج اطول من فترة زمنية معينة (تحددها قوانين دولهم) فيعتبرون كمقيمين في الدولة الاجنبية . ام الشركات متعددة الجنسية التي لها فروع في اماكن مختلفة فهناك اتجاه لاعتبارها مقيمة في الدول الاجنبية التي تعمل في ظل قوانينها اما ادارتها العليا فتتبع موطن الشركة الام .اما

المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فتعتبر اجنبية بصرف النظر عن موقعها بينما لايكون مستخدموها كذلك.
وهكذا فان الاقامة الدائمة وليس الجنسية هي التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دوليا وما لايعتبر . فالمعاملات الاقتصادية تكون دولية اذا تمت بين اشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة وعلى العكس فلا تعد المعاملات دولية اذا عقدت بين اشخاص يقيمون في دولة واحدة رغم انتمائهم الى جنسيات مختلفة لان لاشأن لميزان الدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم بين المقيمين في نفس الدولة.
ويجب ان لاننسى ان مفهوم المقيمين يشمل كل الاشخاص الطبيعين والاعتبارين(بنوك، شركات، مؤسسات ،...).

3- الفترة الزمنية:

لاتوجد قاعدة ثابتة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي تكون في الغالب سنة فبعض الدول تحدد بداية السنة الميلادية وبعضها الهجرية وبعض الدول تبدأ سنتها في الاول من نيسان مثل اليابان اما الولايات المتحدة متعد تقديرات ميزان مدفوعاتها كل ثلاثة شهور وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقية الوضع الاقتصادي بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة.

❖ اهمية ميزان المدفوعات:

قد يتسال البعض عن اهمية ميزان المدفوعات وهل له فائدة من خلال تدوين المعاملات الخارجية؟

- يفيد ميزان المدفوعات في دراسة الوضع الاقتصادي للبلد على مدار فترة زمنية معينة وبالتالي يمكن لنا المقارنة بين وضعية الميزان في عام 1993 مثلا ووضعه في عام 2013 فلوا وجود هذا السجل المنظم لن نستطيع ان نحكم على الوضع الحالي ان نسير في الطريق الصحيح ام ان الامر يقتضي التعديل.
- يفيد ميزان الدفوعات في دراسة تطور معاملاتنا الدولية واتجاهاتها من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية الى سنة مالية اخرى وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على اسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض.
- يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة او الشاشة التي تعكس او التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الاقتصاد لبلد ما وهذا الامر يبد في غاية الاهمية بصفة

خاصة بالنسبة للمستثمرين الاجانب الذين يرغبون في الاستثمار في هذا البلد. فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم مثلا على مناخ الاستثمار وما اذا كان مشجعا ام طاردا.

- يفيد وجود ميزان المدفوعات في التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية والاجنبية من السلع المختلفة. فاذا لوحظ مثلا من خلال بيانات الميزان ان واردات العراق من سلعة ما في توسع مستمر فيمكن دراسة وبحث كيفية انتاجها في الداخل سواء باستثمارات وطنية او اجنبية أي تتم عملية اعادة ترتيب البيت من الداخل بناء على بيانات وتطور مؤشرات هذا الميزان.

❖ مكونات ميزان المدفوعات:

يتم الحصول على البيانات اللازمة لاعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة:

1- تصدر الهيئة العامة للكمارك بيانات دورية عن قيمة السلع المصدرة والمستوردة.
2- تصدر الحكومة بيانات عن الانفاق الرسمي في الخارج(انفاق الهيئات الدبلوماسية والعلمية ، فوائد القروض الخارجية ، الدخل من الاستثمار ، ارباح الاسهم والسندات ، فوائد السندات...)
3- تظهر حسابات البنوك تفاصيل المعاملات في الاوراق المالية الاجنبية ومعظم عمليات الائتمان والقروض الخاصة.
4- تظهر ميزانية البنك المركزي التغيرات التي تحصل على الاحتياطيات الدولية من (النقد الاجنبي ، الذهب، حقوق السحب الخاصة).

ولادراج هذه البيانات في ميزان المدفوعات و**فقا لقاعدة القيد المزدوج** فانه يمكن تصنيفها وفقا للنموذج الذي اعده صندوق النقد الدولي في ثلاثة حسابات هي:

- حسابات السلع والخدمات.
- حساب التحويلات من جانب واحد.
- حساب حركات رؤوس الاموال والذهب النقدي

كما موضح في الجدول التالي:

ميزان المدفوعات الدولية

متحصلات (+) مدفوعات(-) الصافي (+ او-)

اولا: حساب السلع والخدمات	ثانيا: حساب التحويلات من جانب واحد	ثالثا: حساب حركات راس المال والذهب النقدي	
		أ- القطاع غير النقدي (الخاص)	ب: القطاع النقدي (العام)
السلع	خاصة	التزامات طويلة الاجل	التزامات طويلة الاجل
خدمات النقل	عامة	التزامات قصيرة الاجل	التزامات قصيرة الاجل
التأمين		اصول طويلة الاجل	اصول طويلة الاجل
الرحلات الى الخارج		اصول قصيرة الاجل	اصول قصيرة الاجل
الدخول من الاستثمارات			الذهب النقدي
العمليات الحكومية			السهو والخطأ
الخدمات الاخرى			

1- حساب السلع والخدمات: (ميزان الحساب الجاري)

تتعلق البنود الرئيسة لهذا الحساب بالمعاملات المنظورة (السلع) و غير المنظورة (الخدمات):

أ- المعاملات المنظورة:

يطلق عليها اسم التجارة المنظورة لانها تتناول سلعا مادية محسوسة تمر عادة تحت نظر السلطات الكمركية عند انتقالها من بلد الى اخر ويشتمل هذا الحساب على الصادرات والواردات السلعية.

وتقييد الصادرات المنظمورة في الجانب الدائن (+) وذلك نظرا لما يترتب على التصدير من انتقال ملكية السلع من المقيمين الى غير المقيمين وتقيد الواردات المنظورة في الجانب المدين (-) وذلك نظرا لما يترتب على الاستيراد من انتقال ملكية السلع من غير المقيمين الى المقيمين.

وهناك مشكلة تتعلق بالاساس الذي تقيد فيه قيمة الصادرات والواردات وترجع المشكلة الى ان البلدان المختلفة لاتتبع اساسا واحدا في هذا الخصوص فغالبا ماتقييد الصادرات على اساس قيمتها (F.O.B) (Free on board) أي على اساس

قيمتها في ميناء التصدير قبل ان تضاف اليها نفقات النقل والتأمين. وتقييد ثمن السلعة في ميناء الوصول على اساس قيمتها
(Cost Insurance Freigh) (C.I.F) أي على اساس ثمن السلعة في ميناء الوصول مضافا اليه نفقات النقل والتأمين ويؤدي هذا الاختلاف في الاساس الذي تقيد به قيمة الصادرات والواردات الى اختلاف قيمة السلعة في ميزان مدفوعات البلاد المصر عنها في البلد المستورد، حيث يعادل الفرق مقدار نفقات النقل والتامين من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد.
ويرى صندوق النقد الدولي ان تقيد كل من الصادرات والواردات بالقيمة (F.O.B) على ان تقييد نفقات النقل والتامين في البند الخاص بنفقات النقل والتامين.
ويطلق على هذا الحساب (الميزان التجاري) ويكون في صالح الدولة اذا كانت قيمة الصادرات اكبر من الاستيرادات وبالعكس.

ب-المعاملات غير المنظورة:
وتشمل على الصادرات والواردات من الخدمات ومن اهم ما تشتمل عليه هذه المعاملات:

1- خدمات النقل : وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف انواع خدمات النقل (البري والبحري والجوي) التي تؤديها الدولة الى غير المقيمين (دائن+) او يؤديها الخارج الى مقيمين (مدين-) وتشمل ايضا اجور شحن البضائع وثمن تذاكر السفر ورسوم الموانئ واجور صيانة السفن والطائرات وتموينها بالوقود.
2- التامين: ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بالتامين واعادة التامين(نقل – حوادث- حياة...الخ)
3- الرحلات الى الخارج: وتشمل مصروفات المسافرين سواء للدراسة او العلاج او السياحة او العمل وتقدر القيمة غالبا على متوسط يومي لمصروفات المسافر او على ماتقدمه اجهزة الرقابة على الصرف الاجنبي من بيانات.
4- الدخول من الاستثمارات الخارجية: وتشمل العائد من الاصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (مثل الفوائد وارباح من فروع وشركات تابعة في الخارج او دخل ناتج عن عقارات) او ارباح اسهم او فوائد قروض وسندات.

5- العمليات الحكومية: تتضمن المدفوعات الحكومية العسكرية (مصاريف قوات عسكرية في اطار اتفاقيات الدفاع المشترك....) او غير العسكرية (المساهمة في نفقات المنظمات الدولية ونفقات البعثات الدبلوماسية وفوائد القروض العامة) .
6- الخدمات الاخرى: يضم هذا البند الدخول المكتسبة من العمل في الخارج لـ (غير المهاجرين) ومدفوعات الاتصالات (بريد ،تلفون، تلغراف..) عمولات تجارية ، ايجار الافلام....

ومن السمات المميزة للمعاملات المنظورة وغير المنظورة انها تساهم في تكوين واستخدام الدخل القومي. فالدخل القومي لدولة ما يتمثل في ما تنتجه هذه الدولة من سلع وخدمات بعضها يستهلك داخليا والبعض الاخر يصدر الى الخارج، وتتصف هذه المعاملات بصفتي الدورية والتكرار سنة بعد اخرى وهي في جانب المتحصلات تمثل دخلا دوريا وفي جانب المدفوعات تمثل وجها من وجوه الانفاق المتكررة.

❖ مقارنة بين اوضاع الميزان التجاري وميزان التجارة غير المنظورة:

ان الميزان التجاري كما راينا يمثل نوعا معينا من المعاملات الجارية وهي مبادلات السلع واذا ما زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فاننا نقول ان هناك فائضا في الميزان التجاري واذا زادت الواردات السلعية عن الصادرات السلعية فاننا نقول ان هناك عجزا في الميزان التجاري.

ليس من الصحيح دائما ان نقول ان تكوين فائض في الميزان التجاري في صالح البلد او العجز في غير صالحه قبل ان نعرف الاهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري وقبل ان نعرف الظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض او العجز.

فمثلا قد يتحقق عجز في الميزان التجاري ومع ذلك تقل اهمية هذا العجز حينما يكون فائض اكبر منه في ميزان التجارة غير المنظورة (اعتماد بلد ما على نشاطه السياحي اوعلى اداء بعض الخدمات لغير المقيمين كانقل البحري).

ونستطيع ان نقف على امثلة واقعية لبلدان اعتمدت في جانب كبير من نشاطها الاقتصادي الخارجي على السياحة وعلى اسطولها التجاري الكبير للنقل البحري وماتدره لها استثماراتها من ايرادات كبيرة ومنتظمة.

وتلعب الظروف الاقتصادية ورا في تحقيق الفائض او العجز في الميزان التجاري فاذا تحقق فائض الميزان التجاري في ظل ظروف اقتصادية ملائمة مثل التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية او تحقيق النمو الاقتصادي او اتباع سياسة تجارية حكيمة تعمل على تنمية الصادرات التي يتميز فيها البلد نسبيا فانه يدل دلالة اكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد.

اما اذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة او اتباع سياسة تجارية تعمل على تقييد الواردات وضغطها بصرف النظر عن رفاهية المستهلك وحماية الانتاج المحلي او اعاقته ماليا فان مثل هذا الفائض لايدل على شيء اكثر من نجاح البلد في تحقيق سياسة معينة قصيرة النظر غالبا ماتؤدي الى مزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي بعد حين.

2- حساب التحويلات من جانب واحد:

وهي التحويلات التي لايترتب عليها دين او حق معين للمطالبة بقيمتها مستقبلا . وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات (كالمنح الحكومية والمساعدات سواء كانت عسكرية او اغاثية) او على شكل نقود او حقوق مالية مثل تحويلات العاملين الاجانب الى ذويهم.

3- حساب حركات رؤوس الاموال والذهب النقدي:

وقد قسمها صندوق النقد الدولي الى :

أ: معاملات القطاع غير النقدي (المعاملات المستقلة):

وهي المعاملات التي يقوم بها افراد او مؤسسات غير مصرفية وتشمل على :

- استثمارات مباشرة خاصة. طويلة الاجل
- حركات رؤوس الاموال الخاصة طويلة الاجل مثل القروض التي تزيد مدتها عن السنة وكذلك الاستثمارات بالاوراق المالية عند اصدارها وشراء المقيمين للممتلكات في الخارج كاسهم وسندات الشركات الاجنبية او تملكهم للعقارات والمصانع في الخارج.
- حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل وتشمل القروض قصيرة الاجل والايداعات في البنوك الاجنبية وتداول الاسهم والسندات الاجنبية في جانب الاصول.
- حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل التلقائية بسبب

- التهرب او الخوف من بعض الظروف غير الملائمة مثل التضخم والحروب.. الخ
- الرغبة في تحقيق دخل اكبر استفادة من فرق الفائدة بين دولة واخرى
- المضاربة

- المعاملات الراسمالية الحكومية: وتشمل القروض العامة وسدادها والمعاملات مع المنظمات الدولية غير النقدية مثل منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو.

ب- معاملات راس المال المتعلقة بالقطاع النقدي (معاملات الموازنة):
وهي المعاملات التي تقوم بها الهيئات الرسمية كالبنك المركزي والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفة وجميع المؤسسات المصرح لها بالتعامل في الصرف الاجنبي وهذه المعاملات ينبغي ان تكون واضحة اذ ان التغيير في اصول وخصوم المؤسسات التي يضمها هذا القطاع تلعب دورا اساسيا في تسوية المعاملات الدولية وهي

- تصدير واستيراد الذهب

- الاحتياطيات النقدية وتشمل مايتوفر لدى الدولة من عملات اجنبية وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي

4- فقرة السهو والخطا

❖ توازن ميزان المدفوعات واسباب اختلاله:

غالبا ما يظهر ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية أي ان الدائنية تعادل المديونية وذلك بفعل القيد المزدوج وفقرة السهو والخطأ. ولكن هذا التوازن الحسابي قد لا يعني ان هناك توازنا اقتصاديا بل قد يوجد خلالا فيه . ومن الناحية الواقعية يندر في بلد في العالم حدوث التوازن الحقيقي بين ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات وهذه القاعدة تنطبق على الدول المتقدمة والنامية على السواء. ولكن الذي يحدث هو وجود قدر او مستوى من التباين بين دائنية ومديونية الدولة.

اما الاسباب الحقيقية لاختلال ميزان المدفوعات فهي :

- قد يكون الاختلال وقتيا مثل تحقيق فائض لسنوات طويلة ولسبب ما يحصل عجز في سنة واحدة.
- او تعرض الدولة لازمة اقتصادية مثل الازمة المالية

ولكن المشكلة اذا كان الاختلال لميزان المدفوعات دائميا كأن يكون في حالة عجز دائمي ويتم تغطية هذا العجز من مصادر تمويل اجنبية وهذا يعني وجود خلل في هيكل الدولة الاقتصادي وسوء التوزيع والتوظيف لعناصر الإنتاج.

❖ **اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات:**

كيف يمكن اعادة التوازن لميزان المدفوعات؟

1- التوازن من المنظور الكلاسيكي :

ترتكز النظرية الكلاسيكية على **مبدأ التشغيل الكامل** لعناصر الانتاج والعمل بقاعدة الذهب وحيادية النقود وربطها بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وكذلك افتراضها المنافسة الكاملة وحرية التبادل التجاري وعدم اعتبارها لتكاليف النقل.

في هذه الافتراضات (غير الواقعية) تفترض النظرية ان التوازن يحصل بطريقة تلقائية (اليد الخفية) من خلال التأثير الالي للفائض على جهاز الاسعار والاجور.

2- التوازن في ظل النظرية الكينزية:

تنطلق النظرية الكنزية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من ان العجز او الفائض المتحقق في الميزان يؤثر على الدخل والانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي وان التوازن يحصل بطريقة تلقائية .

فمثلا في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فان الفائض المتحقق يعاد استثماره داخليا من خلال التوسع في الاستثمار والانتاج من اجل التصدير وبالتالي خلق مصادر دخول جديدة فيزداد الانفاق الاستهلاكي ويزداد الطلب المحلي على السلع المستوردة فتؤدي تلك التغيرات الى تأكل الفائض وعودة الميزان الى التوازن وربما يتحول الى عجز

اما في حالة العجز فان فرص الاستثمار المحلي تنخفض وبالتالي مستويات الدخول وبالتبعية الطلب الاستهلاكي خاصة الطلب على الواردات فتنخفض اثمان السلع المحلي فيشجع الطلب عليها دوليا تقود تلك الاوضاع في النهاية الى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات فيزول العجز في ميزان المدفوعات ويتحقق التوزان.

3- توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن:

في نظام الصرف المرن تتحدد قيمة العملات في السوق الدولية على اساس العرض والطلب على هذه العملات وهي شأنها شأن أي سلعة عادية وفي نظام الصرف الورقي لاتطلب العملات لذاتها على المستوى الدولي بل تطلب لغرض شراء سلع وخدمات من الدولة التي تنتمي اليها تلك العملة.

ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات يعني ان الطلب المحلي على السلع الاجنبية يفوق الطلب الاجنبي على السلع المحلية، وبتعبير اخر ان الطلب المحلي على العملات الاجنبية اعلى من الطلب الاجنبي على العملات المحلية. ينعكس هذا الوضع على قيمة العملة المحلية بمزيد من الانخفاض وانخفاض قيمة العملة المحلية ينعكس علفى قيم السلع المحل
ية ومن ثم الصادرات بانخفاض اسعارها للاجانب فيزداد الطلب على العملة المحلية بسبب اتساع رغبة الاجانب في استهلاك السلع المحلية التي انخفض سعرها فتزداد الصادرات وينخفض العجز وبالتالي يتحقق التوزان في ميزان المدفوعات وبالعكس.

❖ من خلال استعرض معالجات النظريات الثلاث للخلل في ميزان المدفوعات نجد انها تفترض

- ان الهيكل الاقتصادي للبلد مرن وسريع الاستجابة للتغيرات في سعر الصرف و لكن من الناحية الواقعية تعاني اقتصاديات معظم البلدان النامية من ضعف وعدم مرونة الجهاز الانتاجي
- ان تكون المنتجات الوطنية على مستوى عالي من الجودة والسعر المعتدل مما يشجع الطلب الاجنبي عليها .